

Distr.
GENERAL

A/50/413
7 September 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الخمسون

البند ١١١ من جدول الأعمال المؤقت*

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والمشردين والمسائل الانسانية

المساعدة المقدمة الى اللاجئين والعائدين والمشردين في افريقيا

تقرير الأمين العام

مقدمة

١ - في القرار ١٧٤/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، وضمن أمور أخرى،

(أ) طلبت الجمعية العامة الى الأمين العام والمفوض السامي وإدارة الشؤون الانسانية بالأمانة العامة والمنظمات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة مواصلة جهودهم الرامية الى تعبئة المساعدة الانسانية لإعادة اللاجئين والعائدين والمشردين، ومن بينهم اللاجئين في المناطق الحضرية، وإعادةتهم الى الوطن وإعادة تأهيلهم وإعادة توطينهم؛

(ب) وطلبت الى الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية مواصلة تقديم الدعم اللازم والمساعدة المالية الى المفوضة السامية لزيادة طاقتها وقدرتها على تنفيذ عمليات الطوارئ وأنشطة الرعاية والإعالة، وبرامج الاعادة الى الوطن وإعادة الإدماج لصالح اللاجئين والعائدين و، حسب الاقتضاء، لصالح جماعات معينة من المشردين داخليا؛

(ج) وطلبت الى المفوضة السامية أن تواصل جهودها لدى منظمات الأمم المتحدة المختصة ومنظمة الوحدة الافريقية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية من أجل تدعيم وزيادة الخدمات الأساسية للاجئين والعائدين والمشردين؛

* A/50/150.

../..

280995 270995 95-27225

(د) وطلبت أيضا الى المفوضة السامية أن تستعرض برامجها العامة في افريقيا آخذة في الحسبان الاحتياجات المتزايدة في تلك المنطقة؛

(هـ) وناشدت الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية أن توفر المساعدة المالية والمادية والتقنية الكافية لبرامج الإغاثة وإعادة التأهيل للعدد الضخم من اللاجئين والعائدين بمحض اختيارهم والمشردين وضحايا الكوارث الطبيعية وللبلدان المتأثرة؛

(و) وأعربت عن بالغ قلقها إزاء العواقب الخطيرة البعيدة المدى المترتبة على وجود أعداد ضخمة من اللاجئين والمشردين في البلدان المعنية وإزاء آثار ذلك على ظروف الأمن والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية الطويلة الأجل منها؛

(ز) وطلبت الى مجتمع المانحين الدولي تقديم المساعدات المادية والمالية لتنفيذ البرامج المراد بها إصلاح البيئة والهيكل الأساسي في المناطق المتأثرة باللاجئين في بلدان اللجوء؛

(ح) وطلبت الى الأمين العام أن يواصل الجهود التي يبذلها لتعبئة المساعدة المالية والمادية الكافية من أجل التنفيذ التام للمشاريع الحالية والمقبلة في المناطق الريفية والحضرية المتأثرة بوجود اللاجئين والعائدين والمشردين.

أولا - الاجراءات التي اتخذتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

نظرة عامة

٢ - منذ اتخاذ الجمعية العامة قرارها ١٧٤/٤٩، المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، وافريقيا تبتلى بأزمات اللاجئين. ويحتشد حاليا في القارة الافريقية قرابة ٥٠ في المائة من اللاجئين في العالم. وفي هذه السنة، قدمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المساعدة الى قرابة ٨ ملايين لاجئ في افريقيا فضلا عن قرابة ٥ ملايين مشرد داخلي وعائد.

٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت العوامل الرئيسية الكامنة وراء تشرد السكان وتدفقات اللاجئين من صنع الانسان وشملت المنازعات السياسية والإثنية والاقتصادية. ومما دفع بالسكان الى الترحال تفشي المجاعة وانعدام الأمن والعنف الذي تفاقم بسبب الفقر وتدهور البيئة.

٤ - وعلى إثر الهجرة الكثيفة لما يزيد على مليوني نسمة من رواندا الى البلدان المجاورة في السنة الماضية، ظلت الحالة في منطقة البحيرات الكبرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير هشة للغاية، واستمر تشرد

السكان. وانتشر على نطاق واسع انتهاك حقوق الانسان، والعنف، وعدم اليقين وانعدام الأمن. وتواصلت كذلك تدفقات اللاجئين الى بقية المناطق الافريقية، لا سيما في ليبيريا، وسيراليون، والصومال والسودان، وإن الأمل ضعيف في إيجاد حل مبكر لهذه المشكلة. ويزداد يوميا عدد الأشخاص الذين يحتاجون الى الحماية والمساعدة. وتقلص حجم المساعدة السخية التي اعتاد اللاجئين في افريقيا الحصول عليها. لذلك صارت مؤسسة اللجوء مهددة، وأصبح العديد من البلدان يتبع سياسات وممارسات تقيدية واضحة.

٥ - وفي ما لا يقل عن حادثين رئيسيين في بداية عام ١٩٩٥، أغلقت الحدود أمام اللاجئين الفارين من الخطر في بلدانهم الأصلية. وأجبرت أعداد كبيرة من اللاجئين على العودة الى العيش في الحالات التي فروا منها والتي يواجهون فيها خطر الموت. وقتل البعض في مخيمات اللاجئين وتعرض البعض الآخر إلى الاعتداء العنيف والارهاب. وفي حالات عديدة، أعربت الحكومات عن عجزها عن استقبال تدفقات جديدة أو إضافية من اللاجئين. وفي حالات أخرى ترددت الحكومات في استقبال اللاجئين الوافدين من البلدان غير المجاورة مباشرة لهم.

٦ - وبالرغم من هذه الصورة القاتمة، فإن التغيرات الديمقراطية التي وقعت في أجزاء عدة من افريقيا هيأت الفرص المناسبة لعودة أعداد ضخمة من اللاجئين إلى ديارهم. وثمة تحسن في احتمالات العودة الطوعية للاجئين إلى الوطن وإعادة إدماج العائدين. وحتى اليوم، عاد إلى الوطن تقريبا كافة اللاجئين الموزامبيقيين الذين يبلغ تعدادهم ١,٦ مليون لاجئ الذين كانت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقدم إليهم المساعدات. وفي القرن الإفريقي، عاد منذ عام ١٩٩١ أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ اثيوبي من جيبوتي والسودان والصومال وكينيا. وعودة اللاجئين الاريتريين جارية على قدم وساق، إذ رجع حتى اليوم زهاء ٢٥ ٠٠٠ لاجئ في إطار برنامج رائد بدأ في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وفي شهر أيار/مايو من هذا العام، اكتملت عودة ٨ ٠٠٠ لاجئ تشادي من جمهورية افريقيا الوسطى. وتعمل المفوضية حاليا على وضع الصيغة النهائية للترتيبات المتعلقة بالعودة الطوعية للاجئين توغو الموجودين في بنن وغانا.

٧ - ويتابع المكتب أيضا عن كثب التطورات في مالي، على أمل أن يتمكن ١٥٠ ٠٠٠ لاجئ من مالي من المنتمين أصلا إلى الطوارق الموجودين في بورкина فاسو والجزائر وموريتانيا من العودة قريبا إلى ديارهم. وتشكل عملية السلم في أنغولا، التي ينبغي أن تمهد السبيل لعودة ٣٠٠ ٠٠٠ لاجئ أنغولي من زائير وزامبيا والكونغو وناميبيا إلى الوطن، أيضا مصدر تشجيع للمفوضية. ولقد أنجز التخطيط للعملية بالتشاور الوثيق مع حكومة أنغولا والبلدان المجاورة المضيفة. وأبرمت سلسلة من الاتفاقات مع الحكومات المعنية والمفوضية بشأن عملية العودة وإعادة الإدماج.

٨ - وسواء كانت الحالة متعلقة بأريتريا أو بأنغولا، أو بموزامبيق أو بإثيوبيا، فإن اللاجئين يعودون إلى بلدان تشهد عملية من التغيير العميق، إلى قرى خربتها الحرب، وإلى ديار دمرت، وإلى مدارس ومستشفيات استحالت خرابا، وإلى طرق وحقول جرى تلغيمها بكثافة. وتمثل إعادة إدماج العائدين تحديا كبيرا في ظل هذه الظروف، ولكن ما تستطيع المفوضية القيام به محدود في ضوء الولاية الممنوحة لها. واستحدثت

المفوضية، على غرار ما فعلته في موزامبيق، مشاريع صغيرة سريعة الأثر تعزز الاكتفاء الذاتي لدى العائدين ومجتمعاتهم المحلية. غير أن هذه المشاريع دون المستوى المطلوب لتلبية الاحتياجات العامة.

٩ - وهناك حاجة إلى بذل جهود أكثر شمولاً، وفي وقتها المناسب ومستديمة لإصلاح المجتمعات التي خربتها الحروب. وينبغي أن تكون شاملة من أجل تلبية مجموعة الاحتياجات التي يواجهها البلد ومعالجة مسألة تنوع المستفيدين على السواء، سواء كانوا من اللاجئين العائدين، أو من المشردين داخلياً أو من الذين بقوا حيث هم. ويجب أن تبذل الجهود في حينها لأن السلم يكون في أولى مراحله هشاً للغاية، ويجب أن تتضح فوائدها مبكراً لأولئك الأشخاص الأكثر تأثراً بالحرب أو بالنزاع. وفي الوقت الذي يعترف فيه بالعمل الذي تقوم به وكالات التنمية والمؤسسات المالية، يجب على المجتمع الدولي أن يضغط لإيجاد سبل وطرائق جديدة للاستجابة بمزيد من السرعة وللتلبية المبكرة لاحتياجات التأهيل. ولا ينبغي أن تحذو التنمية حذو الإغاثة الإنسانية، بل ينبغي، حيثما يمكن ذلك، إطلاقهما في آن معاً، وبطريقة تكاملية ومتبادلة الدعم. ومن الأهم في سبيل توطيد السلم، يتعين توفير موارد التنمية والتأهيل بصورة مستديمة.

١٠ - ويستدعي استمرار الحركات السكانية وتدفقات اللاجئين اتباع نهج شامل يركز على عناصر رئيسية ثلاثة: الوقاية، والأثر العكسي للاجئين على بلدان اللجوء، والبحث عن حلول دائمة.

(أ) الوقاية - غالباً ما يشكل الفقر، والتدهور البيئي، والضغط السكاني والتنافس على الموارد الشحيحة الوقود الذي يشعل التوترات الإثنية، والاجتماعية، والسياسية والدينية. وهي، بدورها، تثير العنف الذي يفضي إلى حدوث تدفقات اللاجئين. ولذلك، فإن التنمية الاقتصادية ضرورية لمنع مشاكل اللاجئين بيد أنه لا يمكن تحقيق هذا المسعى بمعزل عن بذل الجهود السياسية لتعزيز احترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون، والحكم المسؤول.

(ب) الأثر على بلدان اللجوء - غالباً ما يلحق الأثر الذي يتركه التشريد على بلدان اللجوء الضرر بالهياكل الأساسية الاجتماعية - الاقتصادية وبالبيئة الطبيعية. ولا يتوقع من بلدان مثل جمهورية تنزانيا المتحدة وزائير، اللتين تستضيفان أعداداً كبيرة من اللاجئين، أن تتحمل بالكامل هذا العبء بدون الحصول على دعم مالي وتضامن المجتمع الدولي. ومع ذلك، فإن المساعدات الدولية لا تعوض عن الأثر الجانبي السلبي للاجئين على البلد المضيف. وإذا ما بذل المجتمع الدولي جهوداً متضافرة لتقديم مساعدات إنمائية شاملة فإنه سيخفف، إلى حد ما، من الضائقة الشديدة التي كثيراً ما تتسبب فيها الأعداد الهائلة من اللاجئين للبلدان التي تستضيفهم. وبينما يتم الإقرار بالعبء الثقيل الذي تتحمله بلدان اللجوء، وبالسوء الذي أبدته، فإن تطبيق بعض البلدان لسياسات وممارسات أكثر صرامة كان مدعاة للقلق. وحث المفوض السامي الحكومات على مواصلة استقبال اللاجئين وتوفير ما يحتاجون إليه من أمان وحماية، وفقاً للمبادئ المعترف بها دولياً.

(ج) الحلول الدائمة - تعد التنمية عاملاً حاسماً في مجال تعزيز الحلول الدائمة لمشاكل اللاجئين. وتحسن احتمالات العودة الطوعية إلى الوطن بدرجة كبيرة، وهو الحل الدائم الأكثر تحبيذاً، عندما يحصل اللاجئون على بعض الضمانات بمساعدتهم على إعادة بناء مجتمعاتهم المحلية الأصلية. وتؤدي حركات السكان الواسعة النطاق، على النحو الذي شهدته مؤخراً منطقة البحيرات الكبرى، إلى تهديد السلم والأمن الإقليميين، حينما تترك بدون حل لفترة طويلة. ويتوقف نجاح العودة الطوعية إلى الوطن على اتخاذ إجراءات سياسية لإقرار السلام، وإجراءات اقتصادية لإصلاح المجتمعات التي خربتها الحروب.

غرب افريقيا

١١ - لا تزال حالة اللاجئين في غرب افريقيا تتسم بوجود تدفقات متزايدة ضخمة من اللاجئين الى الخارج ضمت ١٧٠ ٠٠٠ لاجئ ليبري الى غينيا وكوت ديفوار ونحو ٥٠ ٠٠٠ لاجئ من سيراليون الى غينيا. وإزاء ذلك قامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتعبئة وتقديم مساعدة طارئة الى هذه المجموعات الجديدة من اللاجئين.

١٢ - ورغم بذل قصارى الجهد لإحلال السلام والاستقرار وإيجاد حل دائم للآزمة الانسانية في ليبيريا، فشلت محاولات استعادة السلام خلال الفترة المقدم عنها التقرير حتى مع الوزع الكامل لفريق المراقبين العسكريين التابع للاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا وبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في ليبيريا. ولم يبدأ على الإطلاق التنفيذ الفعلي لمبادرة المصالحة التي توسط قادة الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا للتوصل إليها، رغم قيام الجبهات المتحاربة بتوقيع اتفاق أكوسومبو في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. وبدلاً من ذلك زادت الاعتداءات في منطقة الشمال الشرقي مما أجبر الليبريين على الفرار الى البلدان المجاورة. ونتيجة لذلك، أصبح من المستحيل في ظل الظروف الأمنية الخطرة السائدة تنفيذ خطط العودة المنظمة الى الوطن. وفي ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٥، اجتمع في أبوجا جميع قادة الجبهات الليبرية المتحاربة ووقعوا على اتفاق للسلام. ومن المأمول أن يؤدي هذا الأمر الى تحسين الأمن في ليبيريا وقد يمكن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من بدء برنامجها المخطط منذ أمد بعيد لعودة المشردين والمنفيين الليبريين طوعية الى وطنهم. واستمرت مع ذلك بعض عمليات العودة التلقائية رغم التوجس والعنف السائدين. وفي عام ١٩٩٤، ساعدت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٦ ٧٠٠ لاجئ عادوا من تلقاء أنفسهم من بلدان مجاورة. ولكن عودة اللاجئين من سيراليون الى وطنهم أضررت من ازدياد حدة النزاع واستمرار حالة عدم الأمن في البلد.

١٣ - ورغم أن التطورات التي تشهدها المنطقة هي عموماً تطورات مثيرة للقلق، يسود حالياً أمل متجدد في عودة اللاجئين طوعية وبصورة منظمة من توغو الى وطنهم قادمين من بنن وغانا، وعودة لاجئي مالي المنحدرين من أصل الطوارق الذين بدأوا يعودون تلقائياً الى شمال مالي. وترصد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن كثب هذه التطورات بهدف تخطيط برامج لتقديم المساعدة في العودة وإعادة الإدماج.

القرن الافريقي وشرق افريقيا

١٤ - تسود أرجاء القرن الافريقي حالات واسعة النطاق من التشرذ الداخلي والنزاع العرقي والجفاف وحالات طوارئ يعاني منها اللاجئين والعائدون في سياق من الفقر والتردي البيئي. وتتطلب الاحتياجات الإنسانية الضخمة الناتجة عن ذلك اتباع نهج مبتكرة ومرنة في تخطيط برامج المساعدة وتعبئة الموارد، واتباع وسائل فعالة من حيث التكلفة لتقديم المساعدة الى جميع من يحتاجون إليها.

١٥ - ومنذ بداية عام ١٩٩٤، نفذ عدد من الحكومات المانحة، والدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية، والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية مبادرات مختلفة تصدت للشواغل السياسية والإنسانية والشواغل المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة. وتتابع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هذه المبادرات بهدف صياغة إطار مفاهيمي وبرنامج للحلول الدائمة في المنطقة. وسوف يركز إطار العمل على العودة الطوعية للاجئين وربط عمليات عودة اللاجئين بالبرامج الوطنية والإقليمية بما يفيد جميع فئات المحتاجين في هذه المنطقة الجغرافية.

١٦ - ونفذت عملية رئيسية لعودة اللاجئين الأثيوبيين من قاطني المخيمات الى وطنهم في الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ الى آذار/مارس ١٩٩٥. وخلال هذه الفترة، عاد نحو ١٧ ٠٠٠ لاجئ طوعية من مخيمات في جيبوتي عن طريق تحركات منظمة نفذتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ونتيجة لذلك أغلق مخيم أور - أوسا في نهاية شباط/فبراير ١٩٩٥. ونقل أيضا جميع اللاجئين المتبقين في المخيم وعددهم ١ ٥٠٠ لاجئ (٦٢٥ لاجئ اثيوبي و ٨٧٥ لاجئ صومالي) الى مخيم ألي - آدي للاجئين. ويمثل الصوماليون نسبة ٨٧ في المائة من اللاجئين المتبقين في ثلاث مخيمات الذين يبلغ عددهم ٢٣ ٠٠٠ لاجئ معظمهم من النساء والأطفال من ذوي الأصول البدوية.

١٧ - وفي أعقاب توقيع اتفاق "السلام والمصالحة" في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ بين حكومة جيبوتي وحركة المعارضة، وهي جبهة مناصرة الوحدة والديمقراطية، أعربت السلطات في جيبوتي عن استعدادها لتيسير عودة اللاجئين الجيبوتيين من أصل عفاري الذين هربوا الى شمال شرق اثيوبيا خلال السنوات من ١٩٩١ الى ١٩٩٣ الى وطنهم وإعادة إدماجهم فيه. وأدى الاتفاق أيضا الى عودة الحالة السياسية والاجتماعية في جيبوتي الى طبيعتها عموما وشجع عددا كبيرا من الأسر على العودة الى مناطقها الأصلية.

١٨ - واتفقت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع حكومتي اثيوبيا وجيبوتي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ على مواصلة عمليات نقل العدد المتبقى في مدينة جيبوتي من اللاجئين الحضريين والمشردين غير المسجلين والذين لم يحصلوا على مساعدات وهو ١٥ ٠٠٠ لاجئ من بين العدد المقدّر في عام ١٩٩٣ بـ ٢٠ ٠٠٠ لاجئ. ويجري تنفيذ عملية النقل في سياق العودة الطوعية التي ترمي الى عدم إبقاء العائدين في المراكز الانتقالية لفترة طويلة.

١٩ - وتضمنت رسالة "للتفاهم المتبادل" موقعة في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ من الحكومتين ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مسألة مواصلة برنامج نقل نحو ١٨ ٠٠٠ لاجئ جيبوتي من أصل عفاري من أثيوبيا وإعادتهم الى وطنهم.

٢٠ - وخلال عام ١٩٩٤، وقعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع حكومتي اريتريا والسودان مذكرتي تفاهم مستقلتين. وتوفر المذكرتان إطارا للعودة الطوعية للاجئين الاريتريين. وبدأت المرحلة التجريبية التي خططت لعودة ٢٥ ٠٠٠ لاجئ اريتري من السودان في إطار برنامج إعادة إدماج اللاجئين وإصلاح مناطق الاستيطان في اريتريا الذي بدأ تنفيذه في تشرين الثاني/أكتوبر ١٩٩٤. وجرت مساعدة نحو ٢٤ ٢٠٠ اريتري على العودة مع نهاية المشروع التجريبي. وعلاوة على ذلك، استفاد ٢٩ ٥٣٠ لاجئا اثيوبيا و ١٧٢ لاجئا من زائير من المساعدة المقدمة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تنقلاتهم للعودة الطوعية خلال الفترة ١٩٩٤/١٩٩٥.

٢١ - وفي أيار/مايو ١٩٩٥، كانت اثيوبيا تستضيف نحو ٣٦٥ ٠٠٠ لاجئ مؤلفين من ٢٨٤ ٢٠٠ صومالي في الشرق و ٥٣ ٣٠٠ سوداني في الغرب و ١٨ ٠٠٠ من جيبوتي و ٨ ٧٠٠ كيني و ٦٤٠ لاجئا حضريا من مختلف الجنسيات.

٢٢ - وفي عام ١٩٩٤، توقفت خطط لعودة اللاجئين الصوماليين من شرق اثيوبيا الى شمال غرب الصومال، نتيجة لتجدد القتال في هرجيسا. وأسفر القتال عن تدفق جديد لنحو ٨٠ ٠٠٠ لاجئ صومالي الى شرق اثيوبيا. ومع عودة الهدوء النسبي الى شمال غرب الصومال، تجددت خطط مواصلة عودة اللاجئين الصوماليين طواعية خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٥. ومن المتوقع أن تتم عودة نحو ١٠ ٠٠٠ لاجئ صومالي في نهاية عام ١٩٩٥ في إطار المشروع التجريبي وأن يعود نحو ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ في عام ١٩٩٦.

٢٣ - وانتهت في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ عمليات المساعدة التي قدمت على مراحل لإعادة إدماج ٥٣٠ ٠٠٠ اثيوبي عائدين من الصومال، ونحو ٦٠ ٠٠٠ عادوا في سنوات سابقة من السودان وكينيا وجيبوتي. ومع ذلك لا يزال تقديم المساعدة مستمرا في عام ١٩٩٥ لإعادة إدماج نحو ٣٥ ٦٤٤ اثيوبيا عادوا في ١٩٩٤ من جيبوتي وكينيا والسودان. وكان المخطط أن تجري خلال عام ١٩٩٥ إعادة نحو ٦٠ ٠٠٠ لاجئ اثيوبي موجودين في السودان لكن بطء خطى العودة أدى الى تنقيح الخطة بحيث تقتصر على عدد ينتظر ألا يزيد على ٣٠ ٠٠٠ عائد فقط في عام ١٩٩٥ وأن تتم إعادة الباقيين في عام ١٩٩٦. وعلاوة على ذلك، بدأت في عام ١٩٩٥ العودة الى الوطن لنحو ٣٥ ٦٥٠ لاجئا اثيوبيا من جيبوتي (٢٥ ٠٠٠) ومن كينيا (١٠ ٠٠٠) ومن بلدان أخرى (٦٥٠). وفي نهاية أيار/مايو، كان نحو ٣ ٠٠٠ لاجئ قد عادوا من كينيا و ٩ ٢٥٦ لاجئا من جيبوتي. وحصلت أغلبية العائدين في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ على مجموعة من المساعدات التي تمنح لإعادة إدماج الأفراد في شكل أدوات زراعية، ومنح لإعادة الإدماج وإن أمكن، منح لإدراج الدخل.

٢٤ - وشهد عام ١٩٩٤ تراجعاً ملحوظاً في تدفق اللاجئين الى كينيا، مع تزايد كبير في حركة العودة الى الوطن. وفي عام ١٩٩٤، لم يسجل وصول سوى ٦٢٩ شخصا الى كينيا في حين عاد ما يربو على ٥٢٠ ٨١ مشرداً الى أوطانهم. وبحلول ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥، سجل وجود ١٩٥ ٠٩٤ لاجئاً في كينيا معظمهم من الصوماليين.

٢٥ - وقد أتاح مزيج من حركتي العودة الى الوطن وتغيير أماكن السكان لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إقفال عدة مخيمات وتجميع أخرى في مكان واحد. أما اللاجئون الذين لم يرغبوا في العودة الى وطنهم أو من لم يستطع منهم العودة الى دياره فقد تم نقلهم الى مخيمات محور داداب أو مخيم كاكومو.

٢٦ - ومن المقرر إغلاق مخيم مارافا الذي يستضيف ٣١ ٠٠٠ لاجئاً صومالي خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٥. أما المخيمات الساحلية الأصغر، التي تستضيف الأقليات الإثنية الصومالية والتي من المخطط إغلاقها، فتعاني عملية إغلاقها من قيود شديدة. ولا يمكن عملياً نقل هذه الأقليات الصومالية الى مخيم محور داداب أو إعادتهم الى ديارهم في الصومال دون تعريض أمنهم الشخصي للخطر. وبناءً على ذلك فإن المفوضية تتفاوض مع حكومة كينيا من أجل الإبقاء على هذه المخيمات الساحلية أو تحديد مواقع بديلة ملائمة لها.

٢٧ - وقد أنجزت عملية إعادة اللاجئين من مواقع الحدود في المقاطعة الشمالية الشرقية من كينيا الى ديارهم في منطقتي غيدو وجوبا السفلى في الصومال في النصف الأول من عام ١٩٩٤. وفي عام ١٩٩٥، يجري تنفيذ برنامج عودة طوعية منظمة للاجئين من مخيمات داداب الى ديارهم في جوبا السفلى. وبانسحاب عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال في آذار/مارس ١٩٩٥ وما أعقبها من انعدام الأمن، تعين سحب جميع الموظفين الدوليين العاملين في الصومال بصورة مؤقتة. وعلق تنفيذ المشاريع ذات الأثر السريع التي تشكل النمط الرئيسي للمساعدة التي تقدمها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين من أجل إعادة إدماج اللاجئين في الصومال.

٢٨ - وبالإضافة الى التحركات المذكورة في اتجاه الصومال، أنجزت المفوضية في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٥ عملية الإعادة الطوعية لـ ٥٥٤ ١ اثيوبياً من أصل صومالي الى ديارهم انطلاقاً من مخيمات داداب. وما زالت عملية إعادة اللاجئين من كينيا الى ديارهم في رواندا وأوغندا، في عام ١٩٩٥ مستمرة.

٢٩ - ونظراً للسلام والاستقرار النسبيين اللذين تتمتع بهما المنطقة الشمالية الغربية من الصومال منذ منتصف عام ١٩٩٣، اضطلعت المفوضية خلال عام ١٩٩٤ بعدد من الأنشطة التحضيرية لتشجيع اللاجئين الصوماليين الموجودين في البلدان المجاورة، ولا سيما اثيوبيا وجيبوتي، على العودة الى ديارهم، وتسهيل هذه العودة. بيد أن اندلاع القتال في مدينة هارجيسا والمناطق المحيطة بها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ أدى الى وقف العمل بالخطة المنظمة لإعادة توطين ١٠ ٠٠٠ لاجئاً من شرق اثيوبيا الى شمال غرب الصومال ريثما يتم إيجاد تسوية للنزاع.

٣٠ - وفي حزيران/يونيه ١٩٩٥، أعطت الإدارة المركزية في هارجيسا المفوضية موافقة خطية من أجل إعادة توطين ١٠ ٠٠٠ لاجئ صومالي من مخيمات في شرق اثيوبيا الى ديارهم في إطار مشروع رائد. وفي الوقت نفسه، وافقت الإدارة المركزية أيضا على إعادة جميع اللاجئين الصوماليين طوعا من بلدان المنفى. وفي ضوء هذا التطور الايجابي، يخطط مكتب المفوضية في هارجيسا، بالتشاور مع مكتب الاتصال الاقليمي التابع لها في أديس أبابا، لاستقبال العائدين ونقلهم الى ديارهم وإعادة إدماجهم في المجتمع. وقد استهل هذا المشروع الرائد عملياته في آب/أغسطس ١٩٩٥. وسوف تمهد الدروس التي تم تعلمها السبيل لإعداد مشروع واسع النطاق لإعادة اللاجئين من اثيوبيا، ومن المخطط تنفيذه في عام ١٩٩٦.

٣١ - وبرغم أنه أفيد عن وجود ٧٢٧ ألف لاجئ في السودان، فمن الصعب تقييم عدد اللاجئين بالضبط لأنه لم يجر مؤخرا تنظيم أي تعداد لهذه الفئة من السكان. وقد أوصت بعثة فنية متعددة الاختصاصات تابعة للمفوضية أوفدت الى السودان في آذار/مارس ١٩٩٥ بإجراء عملية تسجيل بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين والحكومة بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ومن المقرر أن تجري عملية التسجيل هذه في الربع الأخير من عام ١٩٩٥.

٣٢ - وقد أدى استمرار النزاع المسلح في السودان، الذي كثيرا ما تخللته كوارث طبيعية مثل الفيضانات، في حدوث معاناة وخسائر ضخمة الى التسبب في معاناة هائلة للسكان المدنيين، أسفرت عن تدفق اللاجئين السودانيين باستمرار الى جمهورية افريقيا الوسطى واثيوبيا وكينيا وأوغندا وزائير. بالإضافة الى تشرد أعداد ضخمة من الأشخاص داخل السودان، تدفقوا الى الجنوب، والمناطق الانتقالية بين الشمال والجنوب، والمناطق الحضرية، ولا سيما الخرطوم، وقد بلغ عددهم ما يزيد على ١,٧ مليون نسمة. وهؤلاء الأشخاص هم في أمس الحاجة الى طائفة واسعة من أصناف المعونة، بما في ذلك الأغذية واللوازم الطبية والمياه والمسكن. وتواصل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المشاركة في عملية إنقاذ السودان جهودها لتوفير المعونة، ولكن الوصول الى من يحتاج الى هذه المعونة يلقي صعوبات هائلة بسبب استمرار المشاكل الأمنية.

٣٣ - ومنذ منتصف عام ١٩٩٤، لجأ زهاء ٦٠ ٠٠٠ سوداني الى أوغندا وبذلك بلغ العدد الاجمالي للاجئين السودانيين الذين يستفيدون من المساعدة الى ٣٢٥ ٠٠٠. وقد أدى تدفق لاجئين جدد الى ضرورة وضع برامج للمساعدة الفورية والاستيطان الريفي في مطلع عام ١٩٩٥. وتقوم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتوفير الرعاية للاجئين ومساعدتهم على التمسك بأسباب الحياة، بما في ذلك مرافق المعونة الأساسية والأغذية والمياه والصحة، وذلك بالتنسيق مع الحكومة الأوغندية وبرنامج الأغذية العالمي وطائفة من المنظمات غير الحكومية.

وسط افريقيا

٣٤ - اتسمت حالة اللاجئين في وسط افريقيا خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير باستمرار عدم التيقن في رواندا ولا يزال أكثر من المليون من رعاياها يعيش في المنفى؛ وتجدد النزاع الإثني في بورندي، وقد

تبعه عودة لاجئين بورنديين وخروج آخرين في آن واحد؛ وتدفع اللاجئين السودانيين الى جمهورية افريقيا الوسطى وزائير؛ وعهد جديد من المصالحة الوطنية في تشاد؛ وإعادة اللاجئين الروانديين من أوغندا الى وطنهم.

٣٥ - وفي شباط/فبراير ١٩٩٥، نظمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الوحدة الافريقية المؤتمر الإقليمي المعني بتقديم المساعدة الى اللاجئين والمشردين في منطقة البحيرات الكبرى، الذي عقد في بوجمبورا. واعتمد هذا المؤتمر خطة عمل تتناول طائفة عريضة من الاهتمامات، وسلم باستحالة إيجاد حل مجد لمشاكل بهذه الضخامة ما لم يكن هناك تعاون فعلي بين الدول والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية.

٣٦ - وإثر الأحداث المأساوية التي أسفرت عن نزوح أعداد كبيرة من السكان من رواندا في عام ١٩٩٤، ما فتئت المفوضية توفر الحماية والمساعدة لمجموعات مختلفة العدد من اللاجئين في بوروندي. وقد عبر الحدود الى بوروندي بين حزيران/يونيه وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، ما مجموعه ٢٥٠ ٠٠٠ لاجئ رواندي. وخلال الأشهر الأولى من عام ١٩٩٥، ارتفع عدد القادمين إثر إقفال أبواب مخيمات المشردين داخليا في مقاطعة جيكونغورو في رواندا. وأُبلغ عن وصول أكثر من ٢٠ ٠٠٠ شخص آخر خلال الأشهر الأربعة الأولى من السنة.

٣٧ - ونقلت المفوضية اللاجئين من منطقة الحدود المضطربة الى سبعة مخيمات مختلفة وأنشأت برنامج رعاية وإعالة لمساعدتهم. وبحلول نهاية عام ١٩٩٤، كانت الخدمات الأساسية متوفرة في جميع مخيمات اللاجئين: كانت طرق الوصول مفتوحة، ومرافق الصرف الصحي والصحة والمياه منشأة. ووفرت للاجئين لدى وصولهم الى المخيمات مساعدة للأفراد في شكل أغذية لدائنية، وبطاطين، وعلب لدائنية للسوائل، وأطعم طبخ. واستمرت هذه البرامج في عام ١٩٩٥.

٣٨ - وإثر سلسلة من الحوادث الأمنية التي نالت من اللاجئين في بوروندي، فر زهاء ٣٠ ٠٠٠ لاجئ رواندي الى جمهورية تنزانيا المتحدة خلال عام ١٩٩٤. وفي غضون عام ١٩٩٥، حاول ٨٠ ٠٠٠ لاجئ رواندي آخر عبور الحدود الى جمهورية تنزانيا المتحدة.

٣٩ - ووقع اتفاق ثلاثي للأطراف في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ بين حكومتي بوروندي ورواندا والمفوضية لإعادة اللاجئين الروانديين الى وطنهم طوعية. وكان الافتراض التخطيطي لبرامج المفوضية لتقديم المساعدة في عام ١٩٩٥، أنه، وإن كان لا بد من مواصلة المساعدة في مجال الرعاية والإعالة، فمن المتوقع أن يختار العودة الطوعية الى الوطن في عام ١٩٩٥ ما لا يقل عن ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ رواندي مقيمين في المخيمات، إضافة الى مجموعات اللاجئين "الأولى". ويتوقع إمكان زيادة رغبة اللاجئين في العودة الى الوطن من بوروندي عن طريق تدابير بناء الثقة الجاري تنفيذها حاليا وهي: نشر المعلومات عن حقائق

الوضع في رواندا؛ وتنظيم زيارات للاجئين الى مناطقهم الأصلية؛ وتنظيم زيارات للعائدين الذين أعيد توطينهم في رواندا، الى مخيماتهم السابقة في بوروندي كلما أمكن ذلك.

٤٠ - وقد بدأ في عام ١٩٩٤، توقف المساعدة المقدمة الى العائدين (نحو ٢٠٠ ٠٠٠ عادوا الى بوروندي من جمهورية تنزانيا المتحدة في أوائل عام ١٩٩٤ و ٢٠٠ ٠٠٠ فروا الى رواندا في أعقاب أحداث تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ ثم عادوا الى بوروندي بعد نيسان/أبريل ١٩٩٤)، واستمر هذا التوقف في عام ١٩٩٥، بسبب عدة عوامل هي: انعدام الأمن في مناطق العودة؛ والانتشار الجغرافي لمناطق العودة؛ والأولوية المعطاة لتوفير المساعدة للاجئين الروانديين في بوروندي. وقد استفاد من المساعدة التي تقدمها المفوضية نحو ٥٠ ٠٠٠ شخص، ولا سيما من خلال توزيع البذور والأدوات.

٤١ - وتساعد المفوضية، في موقع واحد، البورونديين الذين عادوا الى وطنهم حتى الآن من رواندا خلال عام ١٩٩٥، ومجموعهم ٤٠٠، ريثما تخصص لهم السلطات البوروندية الأراضي اللازمة لإعادة توطينهم. ومن المتوقع أن يعود خلال عام ١٩٩٥ الى الوطن ٢ ٥٠٠ لاجئ بوروندي آخر موجودين حالياً في رواندا. ويجري حالياً إنشاء مرافق للاستقبال، بالإضافة الى بعض أنشطة إعادة الاندماج التي تتمثل بصورة رئيسية في توزيع علب على العائدين الى الوطن تتألف من بذور وأدوات زراعية. ومع ذلك، فقد يظل عدد كبير من هؤلاء العائدين معتمداً على المعونة من المجتمع الدولي الى أن يوجد حل لمسألة ندرة الأراضي.

٤٢ - ووفرت المفوضية المساعدة، بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي وعدة منظمات غير حكومية، الى المشردين داخلها الموجودين في مواقع على مقربة من مخيمات اللاجئين. وساعد ذلك على تخفيف حدة التوتر بين اللاجئين والسكان المحليين والمشردين داخلها في شمال بوروندي. وتألقت المساعدة بصورة رئيسية من مساعدة غذائية تكميلية وفرها برنامج الأغذية العالمي. ووفرت المفوضية، عن طريق شركائها المنفذين، التخطيط الأساسي للمخيمات، والهياكل الأساسية للمياه والصرف الصحي، والمرافق الصحية الأساسية.

٤٣ - وإثر تأليف حكومة جديدة في رواندا في منتصف تموز/يوليه، استأنفت المفوضية أنشطتها فيها، فساعدت في عودة اللاجئين والمشردين داخلها الى مواطنهم الأصلية وراقبت هذه العودة. وأبرمت المفوضية اتفاقاً مع المنظمة الدولية للهجرة لنقل العائدين والمشردين داخلها. ووفرت المنظمات غير الحكومية حتى الآن الدعم التقني لعملية النقل هذه، وهي تدير "المحطات البينية" ومراكز "الاستقبال" ومراكز "العابرين" التي يتلقى فيها العائدون والمشردون داخلها المساعدة اللازمة وهم في طريقهم الى الوطن، وما فتئت المفوضية تزود العائدين أيضاً بمجموعة من الأصناف المخصصة للمساعدة في العودة الى الوطن تتضمن صابوناً وبطاطين وعلباً لدائنية للسوائل وحصائر. وبالإضافة الى المساعدة الموفرة للأفراد، دعمت المفوضية الأنشطة الرامية الى إنعاش المجتمعات المحلية، التي تركز على أربعة قطاعات رئيسية - - المياه والصحة والإسكان والتعليم الابتدائي - - في أكثر المناطق تأثراً بعودة اللاجئين والمشردين داخلها.

٤٤ - وتعمل عدة منظمات غير حكومية ولجنة الصليب الأحمر الدولية واليونسيف والمفوضية، على إيجاد حلول لمشكلة القُصّر غير المرافقين لذويهم، وذلك بالبحث عن أسرهم ودعم الأسر الحاضرة. وأنشأت المفوضية وحدة دعم إقليمية لأطفال اللاجئين تضطلع بوظيفة تنسيقية في إطار السياسة التي تنتهجها المفوضية فيما يتعلق "باللاجئين القُصّر غير المرافقين لذويهم". وتساعد المفوضية، فضلا عن ذلك، وزارة الأسرة والنهوض بالمرأة في إعانة العائدات على الاندماج من جديد في المجتمع الرواندي.

٤٥ - ومنذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، والحكومة الرواندية (ولا سيما وزارة الإنعاش) تواجه المشكلة الاستثنائية المتمثلة في عودة أعداد ضخمة من المجموعات الأولى من اللاجئين. ويدل طول مقام هؤلاء العائدين في المنفى على أنه ليس لديهم ملك أو أرض يعودون اليهما. واستقرت نسبة كبيرة منهم في المناطق الحضرية، ولا سيما في كيغالي وبوتاري، حيث يعيشون في مساكن مملوكة للمجموعات "الجديدة" من المهاجرين. واستقرت أيضا مجموعات أصغر في مناطق حضرية أخرى على طول الطرق الرئيسية. وتساعد المفوضية الحكومة حاليا على توطيد المجموعات "الأولى" من الريفيين العائدين، في مستوطنات ريفية تعينها الحكومة، كما تزود هذه المجموعات بمواد البناء.

٤٦ - ولا تزال العودة الطوعية الى الوطن هي الحل الدائم المفضل لمشكلة اللاجئين في المنطقة، ولكن مشاكل الأمن الداخلي المتكررة في رواندا، مقترنة بالاعتقالات التعسفية في جميع أنحاء البلد، ظهرت كعقبات جسيمة تمنع اللاجئين من العودة. وكان أيضا للإقفال القسري لمخيمات المشردين داخليا وأحداث العنف في مخيم كيبيهو، أثر سلبي على حركات إعادة اللاجئين الى وطنهم.

٤٧ - وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، ارتفع عدد اللاجئين الروانديين من لا أحد تقريبا الى قرابة ٥٧٥ ٠٠٠ لاجئ في منطقة كاغيرا، بدءا بنيسان/أبريل ١٩٩٤ عندما عبر الحدود زهاء ٢٠٠ ٠٠٠ رواندي في غضون ٢٤ ساعة. واستمر تدفق اللاجئين من رواندا، من أيار/مايو حتى نهاية تشرين الأول/أكتوبر، بمتوسط ٥٠٠ ١ شخص تقريبا في اليوم. ومن تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ الى آذار/مارس ١٩٩٥، بدأ اللاجئون الروانديون في بوروندي أيضا يدخلون جمهورية تنزانيا المتحدة هربا من اضطراب الحالة الأمنية في مخيمات بوروندي. واستهلت حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة، والمفوضية، والبلدان المانحة، ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة أهمها برنامج الأغذية العالمي واليونسيف، والمنظمات غير الحكومية، عملية ضخمة للاستجابة للحالة الطارئة.

٤٨ - وفي بداية عام ١٩٩٤، عاد نحو ٢٥٠ ٠٠٠ من اللاجئين البورونديين إلى وطنهم من تلقاء أنفسهم. وظل حوالي ٤٥ ٠٠٠ منهم في منطقة كيغوما في جمهورية تنزانيا المتحدة. بيد أنه حدث دفق جديد من اللاجئين شمل حوالي ٦٠ ٠٠٠ لاجئ في آذار/مارس ١٩٩٥، عقب الاضطرابات التي وقعت في مقاطعة موينغا. وفي ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥، أغلقت حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة حدودها مع بوروندي. وتمسكت الحكومة بضرورة اتخاذ خطوات إيجابية من أجل تنفيذ توصيات مؤتمر القمة الرئاسي المعقد في نيروبي

في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ بشأن العودة الطوعية للاجئين الروانديين، قبل أن يمكنها النظر في إعادة فتح الحدود.

٤٩ - ومن التطورات الأخرى التي حدثت في جمهورية تنزانيا المتحدة خلال الفترة قيد الاستعراض عودة ١٢ ٠٠٠ موزامبيقي إلى وطنهم عودة طوعية منظمة، تمت حسب الجدول الزمني المحدد لها في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

٥٠ - أما في زائير، فإن توقيع اتفاق للسلم في عام ١٩٩٤ مهد الطريق أمام عودة ٢٧٠ ٥ لاجئا أوغنديا إلى وطنهم خلال الجزء الأخير من عام ١٩٩٤ وأوائل عام ١٩٩٥. ومن المتوقع أن يعود ٦٤٠ ٤ من الأوغنديين إلى وطنهم في عام ١٩٩٥.

٥١ - وفي الوقت نفسه، تؤدي الحالة السياسية والأمنية في السودان إلى اشتداد المخاوف من حدوث دفع آخر من اللاجئين السودانيين إلى زائير. فقد وصل حوالي ٦ ٠٠٠ منهم خلال الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٩٥. ومن ناحية أخرى، هناك أمل في أن يعود اللاجئين الأنغوليون إلى وطنهم بعد أن وقع اتفاق لوساكا للسلم بين الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) وحكومة أنغولا في ٥ أيار/مايو ١٩٩٥.

٥٢ - وقبل أن يحدث التدفق الهائل من اللاجئين الروانديين إلى زائير في تموز/يوليه ١٩٩٤، كان يوجد ١٨ ٠٠٠ لاجئ رواندي في كيفو الشمالية و ١٠ ٦ ٠٠٠ لاجئ بورندي في كيفو الجنوبية. وقد استدعى وصول ما يزيد عن ١,٧ مليون من الروانديين إلى كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية حشد برنامج ضخم للمعونة الطارئة، شمل استخدام الموارد العسكرية الدولية، لتمكين مجتمع مانحي المعونة الدولية من التصدي لهذه الكارثة الإنسانية التي لم يسبق لها مثيل.

٥٣ - وكانت الأسابيع القليلة الأولى من حالة الطوارئ هذه مفاجئة حقاً. فقد لاقى آلاف من اللاجئين حتفهم من جراء الأمراض المنقولة بالمياه والجفاف؛ واكتسحت حشود اللاجئين العابرة اكتساحاً تاماً مدن غوما وأوفيرا وبوكافو؛ وساد العنف وانعدام الأمن الحياة اليومية في المخيمات؛ وتلاعب زعماء اللاجئين بتوزيع الأغذية تلاعباً أضر بالضعفاء من اللاجئين؛ وتضخم عدد القصر غير المصحوبين بعد أن اندفعت الأمهات إلى التخلي عن أطفالهن لمجتمع المنظمات غير الحكومية في محاولة يائسة لكفالة بقائهم على قيد الحياة؛ وأصبحت المحمية الإيكولوجية الفريدة في منطقة فيرونغا الطبيعية الوطنية تنتهك يوميا التماسا لوقود الطهي والغذاء التكميلي.

٥٤ - وبفضل الجهود الهائلة التي بذلتها وكالات الأمم المتحدة والمانحون والمنظمات غير الحكومية، خفت حدة الأزمة بحلول نهاية آب/أغسطس ١٩٩٤ وبدأت بوادر النظام والهدوء تبرز على مدى الأشهر الستة التالية. وانتقلت أغلبية اللاجئين من المدن إلى المخيمات وبدأت مفاوضات الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تعزيز أنشطة المخيمات والوكالات. ونجح الموظفون الميدانيون للمفوضية في جعل توزيع الأغذية يصل

إلى رؤساء الأسر المعيشية وفي تأمين إمكانية الحصول على الغذاء على نحو أكثر إنصافاً. وبفضل الجهود الضخمة التي بذلتها المنظمات غير الحكومية المهمة بالصحة، انخفضت معدلات الوفيات انخفاضاً ملموساً. وبعد عديد من التأخيرات وكثير من المقاومة من جانب مجتمع اللاجئين، نجحت المفوضية في تسجيل جميع اللاجئين. وبحلول نهاية آذار/مارس ١٩٩٥، صار معروفاً عدد القاطنين في كل مخيم من المخيمات.

٥٥ - وظل الأمن يمثل المشكلة الكبرى في المخيمات. فقد كثرت ممارسة التخويف الشديد لأي فرد يعرب عن رغبته في العودة إلى رواندا وأصبح هذا رادعاً رئيسياً عن العودة إلى الوطن. وتفشّت أيضاً مشاكل أمنية أخرى، مثل قطع الطرق، وتهريب الأسلحة، والاعتداءات، واختلاس المساعدات الإنسانية، والاعتداءات العنيفة على العاملين في تقديم المعونة، وأعمال الشغب والسلب والنهب. وبحلول كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، تم التوصل إلى اتفاق على تنفيذ حل تجريبي، هو العملية الزائيرية لأمن المخيمات. فقد بدأ على الفور في مخيمات كيفو الشمالية وزع الوحدة الزائيرية لأمن المخيمات، المؤلفة من موظفي أمن زائيريين، والفريق المدني للاتصال الأمني، المؤلف من ضباط شرطيّين وعسكريّين أجانب، وتم ذلك أيضاً في كيفو الجنوبية في ١٥ أيار/مايو.

٥٦ - وفي نهاية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، وقعت حكومتا رواندا وزائير ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين اتفاقاً ثلاثياً حددت بموجبه الشروط اللازمة للعودة الطوعية للاجئين الروانديين في أمان وكرامة. وبحلول منتصف كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، كانت الحالة قد هدأت إلى حد أمكن معه بدء إعادة المنظمة إلى الوطن؛ وفي عام ١٩٩٤ عاد إلى الوطن ١٥٤ ٠٠٠ رواندي على الأقل، أكثرهم عاد من تلقاء نفسه. وبلغت أرقام العودة المنظمة ذروتها في شباط/فبراير ١٩٩٥، إذ قارب عدد اللاجئين المسجلين للعودة يومياً ١ ٠٠٠ لاجئ. بيد أنه حدث هبوط حاد في تلك الأرقام بعد تدهور الأحوال في رواندا وحوادث التخويف التي وقعت في مخيم كيبهيو في نيسان/أبريل ١٩٩٥.

الجنوب الإفريقي

٥٧ - أدى استمرار الاستقرار السياسي في موزامبيق، والنجاح في إنجاز انتخابات حرة ونزيهة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، إلى تشجيع اللاجئين الموزامبيقيين على العودة إلى وطنهم والاندماج من جديد في مجتمعهم، فعاد منهم نحو ١,٦ مليون لاجئ من جمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب إفريقيا وزامبيا وزمبابوي وسوازيلند وملاوي، وشمل هؤلاء ٣١٦ ١١٨ شخصاً دبرت لهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وسائل النقل التي أعادتهم إلى وطنهم. وأصبح عدد اللاجئين الموزامبيقيين الذين لا يزالون بحاجة إلى المساعدة في المواطن التي عادوا إليها لا يتعدى بضعة آلاف. وسكّن جل المخيمات والمستوطنات التي كان يقيم فيها اللاجئون في بلدان اللجوء، وكذلك الهياكل الأساسية المرتبطة بها، إلى حكومات تلك البلدان لاستخدامها في أغراض بديلة.

٥٨ - وقد مثّل برنامج إعادة اللاجئين الموزامبيقيين إلى وطنهم واحداً من أكبر البرامج في تاريخ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. فقد جاوز عدد الأفراد الذين شملتهم التحركات المنظمة في فترة الذروة

٥٠٠ ٤ فرد يوميا، وكانت تستخدم في هذه التحركات في آن واحد وسائط الشاحنات والحافلات والقطارات والقوارب للنقل إلى مواقع مختلفة داخل موزامبيق. والنجاح في إنجاز هذه العملية المعقدة يعزى في المقام الأول إلى التعاون المنسق بين المفوضية والحكومات المشاركة، والوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، وشركاء التنفيذ من المنظمات غير الحكومية.

٥٩ - وحتى حزيران/يونيه ١٩٩٦، ستظل المفوضية تعزز أنشطتها في مناطق العائدين لكفالة الاستدامة لبرنامج إعادة الإدماج الذي تضطلع به المفوضية. ويجري حاليا تنفيذ مشاريع للإنعاش في مناطق العائدين الرئيسية بالتعاون الوثيق مع الحكومة والشركاء الميدانيين الآخرين. وفي الوقت نفسه، سيقوم المكتب الفرعي للمفوضية في مابوتو بالإبقاء التدريجي لعمل جميع المكاتب الميدانية المكلفة بمشاريع إعادة الإدماج بحلول منتصف عام ١٩٩٦، كما أنه يسعى بنشاط حاليا إلى وصل أنشطة المفوضية بالبرامج الإنمائية الأطول أمدا الجاري تنفيذها حاليا في البلد.

٦٠ - وقد مهدت هذه التطورات الايجابية في موزامبيق الطريق أمام اتباع نهج إقليمي يشمل إقامة علاقة عمل وثيقة مع الحكومات والمؤسسات الإقليمية مثل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وكذلك مع المنظمات غير الحكومية المحلية بشأن المسائل موضع الاهتمام الإقليمي، مثل التحركات السكانية، والتأهب لحالات الطوارئ، وتحركات اللاجئين غير المنتظمة.

٦١ - وفي أنغولا، أخذت احتمالات عودة اللاجئين الأنغوليين تتحسن منذ توقيع اتفاق تشرين الثاني/نوفمبر للسلم الذي أنهى الحرب الأهلية التي دامت عقدين من الزمن. ونتيجة لذلك، عاد حوالي ٥٠٠ ٥ لاجئ عودة طوعية إلى وطنهم. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٥، وقّعت حكومة أنغولا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مذكرة تفاهم في لواندا من أجل تشجيع العودة الطوعية لحوالي ٣٠٠ ٠٠٠ من اللاجئين الأنغوليين. وفي هذا الصدد، أعدت المفوضية خطة عمل إقليمية متكاملة للعودة الطوعية للاجئين الأنغوليين وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم على مدى ثلاثين شهرا تبدأ من تموز/يوليه ١٩٩٥ وتستمر لغاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.

٦٢ - وخلال السنة الأولى من هذه العملية، ستركّز المفوضية على الأنشطة الرامية إلى تهيئة الأحوال اللازمة داخل أنغولا لاستقبال العائدين وإعادة إدماجهم. وستقوم المفوضية بالتنسيق مع الوكالات والهيئات الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة، بما فيها مكتب منسق المساعدة الإنسانية إلى أنغولا وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا، بشأن المسائل ذات الأهمية الأساسية للمساعدة على كفالة الأحوال اللازمة للعودة المأمونة، مثل توفير امكانية الدخول، وأنشطة التوعية المتعلقة بالألغام وأنشطة إزالة الألغام، وتوفير المياه والخدمات الصحية والمرافق الصحية وتقديم المساعدة الزراعية الأساسية.

٦٣ - أما المرحلة الثانية من العملية، التي ستمتد من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، فستركز على تنفيذ برنامج لإعادة المنظمة إلى الوطن. ومن المقدر أن حوالي ٨٢ ٠٠٠ من اللاجئين الأنغوليين في

البلدان المجاورة قد يحتاجون في عودتهم إلى وسائل نقل منظمة. وسينقل اللاجئون العائدون في إطار البرامج التي تنظمها المفوضية من بلدان اللجوء عن طريق نقاط دخول معيَّنة على الحدود إلى مراكز للاستقبال في أنغولا. وسيتم بعد ذلك نقل العائدين من مراكز الاستقبال بواسطة الشاحنات إلى المقاصد النهائية القريبة من مجتمعاتهم الأصلية.

٦٤ - ومن المخطط أن يبدأ الإنهاء التدريجي للعملية بحلول منتصف عام ١٩٩٧. وسيجري التركيز، خلال المرحلة الأخيرة من البرنامج، على تعزيز المساعدة المتعلقة بإعادة الإدماج لتوفير أساس متين للإدماج الفعال للعائدين في مجتمعاتهم المحلية ولجعلهم يزاولون حياة اقتصادية مستدامة ومثمرة. وسيجري تكثيف الجهود التي ستكون قد بدأت بالفعل في المرحلة الأولى من العملية، بهدف أن يكفل لبرنامج العائدين أن يظل جزءاً لا يتجزأ من الخطة الإنمائية الوطنية عن طريق تنسيق استراتيجيات التنفيذ مع البرامج الثنائية والمتعددة الأطراف. ومن المرجو أن تكفل هذه الجهود المتضافرة، المضطلع بها بالتنسيق مع الحكومة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية، قيام الوكالات الإنمائية بدعم ومواصلة الأنشطة التي بدئ فيها خلال المرحلة الأولى لصالح العائدين ومجتمعاتهم المحلية.

تطورات أخرى

٦٥ - إدراكاً للأثر المزدوج المتمثل في أثر وجود اللاجئين على البيئة وأثر البيئة المعادية على رفاه اللاجئين، قامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بإعادة تقييم المسائل البيئية والمسائل الاجتماعية - الاقتصادية ذات الصلة بغية تعزيز جهودها الرامية إلى التصدي للمشاكل البيئية بالطرق التالية:

(أ) اعتماد نهج أكثر حساسية من الناحية الأيكولوجية في تخطيط وتنفيذ إدارة مواقع اللاجئين. وعلى سبيل المثال، يتزايد التفكير حالياً في زيادة توفير الوقود والمواقف ذات الكفاءة في استخدام الوقود، كما يجري استخدام تصميم محسّن لشبكات الصرف/نفايات المياه في مواقع عديدة؛

(ب) إجراء دراسات في قطاعات توفير المأوى، والمياه، والمرافق الصحية، لتقليل الأثر السلبي على البيئة المحيطة إلى الحد الأدنى وتحسين أحوال مخيمات ومستوطنات اللاجئين على نحو سليم إيكولوجياً؛

(ج) الإقرار بأن اللاجئين هم أنفسهم قوة جماعية مهمة من قوى التغيير الإيجابي. ويجري حالياً تعزيز الوعي بتدابير الحفاظ على البيئة، عن طريق برنامج للتدريب على التخطيط الذي يركز على البشر، وزيادة مشاركة اللاجئين في وضع برامج المفوضية وتنفيذها؛

(د) تعزيز برامج الإنعاش البيئي الرامية إلى اجتذاب أموال المساعدة الإنمائية من أجل إنعاش المناطق المتأثرة بوجود اللاجئين.

النفقات

٦٦ - بلغ مجموع النفقات والاعتمادات التي خصصتها المفوضية في عام ١٩٩٤ لتقديم المساعدة في أفريقيا ٥٠٦,١ ملايين دولار، أتيحت منها ١٦٧,٤ مليون دولار من أموال البرامج العامة و ٣٣٨,٧ مليون دولار من أموال البرامج الخاصة. ويبلغ الرقم المنقح المستهدف للبرامج العامة في عام ١٩٩٥ الذي اعتمدته اللجنة التنفيذية في دورتها الخامسة والأربعين ١٦٣,١ مليون دولار. أما المبلغ المطلوب للبرامج الخاصة في عام ١٩٩٥، فيقدر، في منتصف السنة، بـ ٣٨٧,٦ مليون دولار.

ثانيا - أنشطة إدارة الشؤون الإنسانية

٦٧ - خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، قامت إدارة الشؤون الإنسانية، نيابة عن منظومة الأمم المتحدة وتنفيذا لمهمة تنسيق الأنشطة الإنسانية التي تضطلع بها بموجب قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦، بإصدار نداءات لتقديم المساعدة الطارئة إلى التجمعات السكانية التي تأثرت بالأزمات السياسية والإنسانية في أنغولا وبوروندي ورواندا والسودان وسيراليون والصومال وكينيا وليبيريا وموزامبيق.

٦٨ - وتجري منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ إعادة توجيه العمليات المضطلع بها في أنغولا بحيث تركز على تدابير الإغاثة وإعادة التوطين والتسريح وإعادة الإدماج وإزالة الألغام. وفيما يتعلق بالأزمة المستمرة في بوروندي، ركزت أعمال الوكالات الإنسانية على الذين لاذوا بالفرار داخل البلد وإلى جمهورية تنزانيا المتحدة وزائير. والاستجابة الناجحة التي تحققت حتى الآن للاحتياجات الإنسانية تبعد احتمال حدوث أزمة إنسانية كبيرة.

٦٩ - وفيما يتعلق بكينيا، تم إصدار نداء موحد في أوائل عام ١٩٩٤ لتغطية سنة واحدة؛ وبلغت استجابة المانحين ٥٤,٩ مليون دولار (٥٧ في المائة من المبلغ المطلوب للعدد المستهدف وهو ١ ٦٢٠ ٠٠٠ نسمة). ولا يزال يوجد في كينيا عدد من اللاجئين الصوماليين يجاوز ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئ. وفي حالة ليبيريا، تم إصدار نداء جديد للفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير لغاية حزيران/يونيه ١٩٩٥: ٦٥,٣ مليون دولار للمعونة الغذائية والزراعة والأمن الغذائي والصحة والمياه والمرافق الصحية والمأوى والتعليم. وتم التبرع بأقل من ٥٠ في المائة من المبلغ المطلوب في النداء. وفي حين أن مجتمع مقدمي المساعدة الإنسانية أصدر بيانا مشتركا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ بشأن القرار الذي اتخذته هؤلاء بعدم العمل ما لم يتوافر الحد الأدنى من الضمانات الأمنية، فإن منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية قامت مع ذلك بتقديم المساعدة لـ ١,٥ مليون نسمة من مجموع الليبريين المحتاجين لتلك المساعدة وهو ١,٨ مليون نسمة. وقد أدى اشتداد حدة القتال منذ أوائل عام ١٩٩٥ إلى زيادة أعداد الأشخاص المشردين داخليا.

٧٠ - وقد استطاع البرنامج الناجح في موزامبيق تلبية الاحتياجات الطارئة لعدد يتراوح من ٤ إلى ٥ ملايين من المشردين داخليا، و ١,٦ مليون من اللاجئين العائدين، و ٩٠ ٠٠٠ من الجنود المسرحين. وبلغ معدل الاستجابة ٨٢ في المائة للنداء المتعلق بالبرنامج الموحد لتقديم المساعدة الإنسانية المطلوب له ٧٧٥ مليون

دولار. وفي رواندا، لم يتم التبرع حتى ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥ إلا بنسبة ٤٣ في المائة من مبلغ النداء الموحد وهو ٢١٩ مليون دولار. وفيما يتعلق بالمنطقة دون الإقليمية، لم يرد من المبلغ المطلوب وهو ٥٨٨ مليون دولار إلا نسبة ٦١ في المائة. والعجز الغذائي الخطير الذي تعانيه رواندا وتعايناه المنطقة يضر بصورة خاصة بمخيمات اللاجئين وبالأعداد الكبيرة من المشردين داخليا. ولا يزال يوجد في المنطقة حوالي ٢ مليون لاجئ. وهناك قلق كبير من أن يحدث مزيد من التدهور في الحالة من جراء ضغوط اللاجئين العائدين والتوترات الناشئة من البلدان المجاورة. وقد تفاقم خطر حدوث حالة طوارئ إنسانية كبيرة في سيراليون منذ أواخر عام ١٩٩٤؛ فقد أدت الهجمات التي شنها المتمردون إلى جعل عدد يقدر بـ ٥٠٠ ٠٠٠ نسمة مشردين داخليا، وإلى شدة اكتظاظ بعض المناطق بالبشر. وقد تم إصدار نداء مشترك بين الوكالات من أجل اللاجئين الجدد والتجمعات المتأثرة بالحالة الإنسانية في سيراليون بمبلغ قدره ١٤,٦ مليون دولار للفترة الممتدة من آذار/مارس لغاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، ولكنه لم يلق حتى الآن إلا استجابة ضئيلة.

٧١ - ومن أجل البرامج الإنسانية المضطلع بها في الصومال بعد انتهاء عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، تم إصدار نداء موحد في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ (طلب فيه مبلغ ٧٠,٣ مليون دولار لفترة ستة أشهر، ولم تف التبرعات إلا بنسبة ٢٠ في المائة منه). ويهتم البرنامج باحتياجات اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا في مجالي الإغاثة والإنعاش. وما دامت لا توجد حكومة مستقرة، فإن برامج المساعدة ستظل تستهدف مبادرات الاعتماد على الذات والمبادرات المجتمعية. ويُشرع في تنفيذ أنشطة الإنعاش حيثما تسمح بذلك الأحوال الأمنية. وفيما يتعلق بالسودان، تم مؤخرا إصدار نداء جديد يستهدف تدبير ١٠١ مليون دولار من أجل حوالي ٢٥٠ ٠٠٠ نسمة. ولا تزال استجابة المانحين لهذا النداء ضئيلة حتى الآن. أما عملية شريان الحياة في السودان فقد أحرزت نجاحا كبيرا وتم توسيع منطقة عملها. وقد أتاح تحسن المحصول في عام ١٩٩٤ تخفيض نداء الأمم المتحدة الموحد بنسبة ٤٥ في المائة. بيد أن تجدد القتال على نطاق واسع ومنع الدخول عن الطريق الجوي عرقلا إيصال المساعدة الإنسانية، وإن كان وقف إطلاق النار لمدى شهرين، الذي تحقق بواسطة من رئيس الولايات المتحدة السابق جيمي كارتر، قد أتاح فترة من الهدوء في هذا الصراع الأهلي المستمر. ويُعتمد إجراء استعراض أساسي لعملية شريان الحياة في السودان في أواخر عام ١٩٩٥.

ثالثا - أنشطة برنامج الأغذية العالمي

٧٢ - كان اللاجئين والمشردون داخليا مرة أخرى هم المستفيدون الرئيسيون من المساعدة الغوثية لبرنامج الأغذية العالمي خلال عام ١٩٩٤. وفي أفريقيا، قدم البرنامج خلال عام ١٩٩٤ المساعدة إلى أكثر من ١٧ مليونا من اللاجئين والمشردين داخليا علاوة على التزام بتوفير أكثر من ١,٤ مليون طن من الأغذية. وبلغت الالتزامات الجديدة في النصف الأول من عام ١٩٩٥ بالفعل مليون طن من أجل سبعة ملايين مستفيد.

٧٣ - وبالنسبة للمنطقة الأفريقية (٢٣ بلدا)، جرت الموافقة على خمسة عمليات متطاولة للاجئين و ١٨ عملية طارئة بمبلغ إجمالي قدره ٦٨ مليونا من الدولارات في عام ١٩٩٤.

٧٤ - وواصل برنامج الأغذية العالمي تعزيز الترتيبات التعاونية مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مجال عمليات تغذية اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا. وجرى في أوائل ١٩٩٤ الأخذ بتنقيح آخر لترتيبات العمل المشتركة لتحسين فعالية عمليات التغذية المشتركة. وبموجب هذا الترتيب قام البرنامج بزيادة توسيع مسؤولياته عن طريق الاضطلاع بإدارة نقاط التوزيع الموسعة.

٧٥ - وفي المرحلة المتطاولة اللاحقة للمرحلة الطارئة من عمليات الإغاثة، جرى تركيز الانتباه بصورة متزايدة على تحديد التدخلات الملائمة التي تدمج أهداف الإغاثة والتأهيل. وكان هذا هو الحال في العمليات الكبرى الطويلة الأمد مثل تلك القائمة في ليبيريا ورواندا وبوروندي. وبغية تحقيق تحديد أفضل للأهداف وتيسير الانتقال إلى الأمن الذاتي الطويل الأجل، فإنه جرى تقسيم توزيع الأمن الغذائي بصورة تدريجية إلى مراحل لصالح: '١' مشاريع الغذاء مقابل العمل من أجل بناء/إصلاح البنية الأساسية الزراعية والخاصة بالمجتمعات المحلية؛ '٢' برامج التغذية الخاصة بغية توفير شبكات الأمان للفئات الأضعف.

٧٦ - وحظي مفهوم السلسلة المتصلة من الإغاثة إلى التنمية بتركيز كبير عند إعداد وتنفيذ تدخلات برنامج الأغذية العالمي خلال عام ١٩٩٤ والنصف الأول من عام ١٩٩٥. وشملت هذه الأنشطة برامج التأهيل، وإعادة التوطين، وتنفيذ دراسات استقصائية للأسر المعيشية في بلدان مختلفة. وكانت هذه الدراسات الاستقصائية تهدف إلى تحديد احتياجات المستفيدين والمساعدة في وضع استراتيجية ملائمة لتحديد الأهداف.

٧٧ - وبُديء في عام ١٩٩٥ بإجراء دراسة شاملة للسياسة العامة لبرنامج الأغذية العالمي وممارساته فيما يتعلق باحتياجات الجنسين في حالات الطوارئ. وتمثل الهدف من هذا الاستعراض في بحث الطابع المتنوع والدائم لبعض العقوبات التي تعوق رفاهية المرأة والنظر في كيفية إمكان إدماج احتياجاتها الخاصة في تخطيط البرامج وتنفيذها.

٧٨ - ويهتم برنامج الأغذية العالمي، مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اهتماما فعالا بتعزيز وكفالة الترابط الأفضل بين التدخلات الإنسانية والتنمية، لا سيما في أوضاع ما بعد الأزمات، بغية كفالة إيجاد حلول مستدامة. وتستخدم المساعدة الإنسانية لتيسير إعادة إدماج المشردين في عملية انتعاش اجتماعي واقتصادي. ويواصل برنامج الأغذية العالمي، بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، استعراض تجارب ذات مغزى في مجال إعادة الإدماج بغية الاستفادة من الدروس المستخلصة. وستغطي التقييمات المستقبلية موزامبيق ورواندا/بوروندي.

٧٩ - ويشارك برنامج الأغذية العالمي في العمليات الكبرى للاجئين والمشردين داخليا في أفريقيا، ويرد أدناه موجز لها.

ألف - غرب أفريقيا

منطقة ليبيريا

٨٠ - يواصل برنامج الأغذية العالمي تقديم المساعدة الغذائية إلى أكثر من ٢,٥ مليون من اللاجئين في ليبيريا وسيراليون والمشردين داخليا في كوت ديفوار وغينيا وليبيريا وسيراليون. وتوجد فرص عمالة وأنشطة لتوليد الدخل في الزراعة والتجارة من أجل اللاجئين (جرى إدماج العديد منهم الآن في الأسر المضيفة) سواء في غينيا أو في كوت ديفوار. وجرى الأخذ باستراتيجية تدريجية للتقسيم إلى مراحل بالنسبة لهؤلاء المستفيدين بينما جرى الحفاظ على شبكة أمان من أجل الفئات الأضعف والقادمين الجدد. وفي إطار المرحلة الجديدة من المساعدة، ستتولى وكالات الأمم المتحدة والمانحون تكثيف إدماج المشاريع الإنمائية الزراعية وبذل جهود أخرى لتشجيع الاكتفاء الذاتي.

منطقة توغو

٨١ - أدى تعيين حكومة جديدة في توغو إلى حدوث بعض التحسن في الحالة الاقتصادية للبلد. وكشفت دراسة استقصائية للأسر المعيشية أجريت فيما بين اللاجئين في بنن وغانا عن أن معظم اللاجئين قد جرى إدماجهم وأصبحوا قادرين، بدعم من برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، على بلوغ مستوى معين من الاكتفاء الذاتي. ويجري أيضا تخطيط برنامج للعودة إلى الوطن. وواصل برنامج الأغذية العالمي تقديم مساعدته إلى المشردين في غانا.

باء - منطقة البحيرات الكبرى

٨٢ - في حزيران/يونيه ١٩٩٥، سعى ما يقدر بمليونين لاجئ إلى اللجوء إلى زائير وجمهورية تنزانيا المتحدة وبوروندي. واستمروا في الحصول على المساعدة الغذائية من برنامج الأغذية العالمي. وبلغت الاحتياجات من المعونة الغذائية للبرنامج الطارئ لتغذية اللاجئين هذا ٦٠ ٠٠٠ طن من السلع الأساسية شهريا.

٨٣ - وفي رواندا وبوروندي، بدأ برنامج الأغذية العالمي في العمل بصورة وثيقة مع حكومتيهما لإرسال المساعدة المطلوبة من أجل أعمال التأهيل. وفي رواندا، تمثلت الأولويات اعتبارا من أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ وبالنسبة لعام ١٩٩٥ في برنامج حماية البذور والإدماج المحلي للعائدين في مجتمعاتهم المحلية الأصلية. وعند معالجة المبادرات المتعلقة بحالات الطوارئ والتأهيل والتعمير في رواندا، فإن برنامج الأغذية العالمي يعتزم تغطية احتياجات المستفيدين في شكل مشاريع الغذاء مقابل العمل بدلا من التوزيع الحر لتفادي الاعتماد على المعونة الغذائية فيما بين السكان المستهدفين. وفي بوروندي، بدأ برنامج الأغذية العالمي بنجاح تنفيذ برامج لإعادة توطين المشردين داخليا. وجرى توفير طرود "العائدين"، التي تشتمل على حصص إعاشة غذائية وحبوب وأدوات تكفي لمدة شهر واحد، لـ ٢٥ ٠٠٠ أسرة مشردة جرى إعادة توطينها في عام ١٩٩٤.

جيم - شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي

٨٤ - ركزت أنشطة برنامج الأغذية العالمي بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خلال الفترة قيد الاستعراض على التوصل إلى حلول دائمة، مع التأكيد بصفة خاصة على العودة الطوعية إلى الوطن. وبدأت إعادة اللاجئين الاريتريين في السودان إلى وطنهم في نهاية عام ١٩٩٤ واستمرت في عام ١٩٩٥. ومن المتوقع أن يعود ١٢٥ ألف لاجئ. ويقوم برنامج الأغذية العالمي، بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بوضع خطط للمساعدة على العودة الطوعية للاجئين الإثيوبيين في السودان واللاجئين الصوماليين في كينيا إلى وطنهم.

موزامبيق

٨٥ - خلال الفترة التي يشملها التقرير، جرى تكثيف أنشطة إعادة الإدماج في المناطق الرئيسية للعائدين مع توزيع الحبوب والأدوات علاوة على حصص إعاشة غذائية.

٨٦ - وساهم برنامج الأغذية العالمي أيضا في إصلاح الطرق الفرعية، والمدارس، والمراكز الصحية، والخدمات الحضرية الأساسية. وعلاوة على ذلك، جرى تمديد المساعدة الغذائية لتشمل مراكز الصحة، وسوء التغذية - التأهيل ومعاهد التدريب. ووصلت المخصصات الشهرية للمعونة الغذائية إلى ٢٥ ٠٠٠ طن في المتوسط.

٨٧ - وتحسنت عملية تسليم الأغذية خلال السنة التي يغطيها التقرير، وأصبح في الإمكان الوصول إلى معظم مناطق العائدين وتعزيزت طاقات الرصد والإبلاغ على مستوى المقاطعة.

أنغولا

٨٨ - كان لاستئناف الحرب الأهلية الأنغولية في عام ١٩٩٢ أثر مأساوي على الأحوال المعيشية للشعب الأنغولي. وخلال عام ١٩٩٤ والنصف الأول من عام ١٩٩٥، قدم برنامج الأغذية العالمي مساعدة غذائية طارئة إلى ما يقرب من ٢ مليون نسمة بما في ذلك المشردون، والعائدون، وضحايا الصراعات والجفاف.

مناطق أخرى

٨٩ - يقدم برنامج الأغذية العالمي أيضا المساعدة عن طريق إمداد عمليات لاجئين أصغر عديدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وموريتانيا، والسنغال، وغينيا - بيساو، وأوغندا، وزامبيا، وبوركينا فاسو بالأغذية وتسليمها إليها.

رابعاً - أنشطة إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة

٩٠ - كانت الصراعات السياسية والحروب الأهلية في الماضي القريب مسؤولة عن زيادات حادة في أعداد اللاجئين والمشردين. وتتولى إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، بالاشتراك مع حكومة اليابان، تنظيم ندوة رفيعة المستوى في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ في طوكيو بشأن السلام والتنمية: منع النزاعات وإدارتها وحلها في أفريقيا. والغرض منها هو الاستجابة للحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية لعمليات انتقال السكان على نطاق واسع في أفريقيا.

- - - - -